



مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان

الهيئات الاقتصادية المصرية

قطاع التأمينات
والشؤون الاجتماعية

أوراق السياسات 10
فبراير 2014

■ تمهيد؛

يعد قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية المسؤول عن شبكة الأمان الاجتماعي في مصر، حيث يفترض أن يلعب ذلك القطاع دورا محوريا في السياسات العامة التي تستهدف خفض أعداد الفقراء، ورفع مستوى معيشة المواطنين، حيث بلغ عدد المشتركين في النظام الحكومي ما يقرب من 17 مليون مشترك، فضلا عن حوالي 9 مليون من أصحاب المعاشات⁽¹⁾.

تمثل الأصول المالية التي يملكها ذلك القطاع ما يقرب من نصف إجمالي الأصول التي تمتلكها الهيئات الاقتصادية مجتمعة. وعلي الرغم من تحمل هذه الأصول بمديونيات ضخمة تقترب من قيمتها تقريبا، إلا أن تلك المديونيات قد لا تشكل عائقا كبيرا في سبيل تنمية وتطوير ذلك القطاع المجتمعي، إذا ما تم استغلال الإمكانيات الكامنة فيه، وفق خطة اقتصادية اجتماعية تكفل له القيام بدوره الاجتماعي مع الحفاظ علي توازناته المالية التي تكفل استمراريته علي أفضل وجه.

إلا أن استحواذ وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي علي أموال الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لفترة تقترب من الثلاثين عاما قد شكل عائقا أمام تطوير اقتصاديات ذلك القطاع، كما تسبب في الإضرار بحقوق المستفيدين من نظام التأمينات والمعاشات المصري طوال هذه الفترة. فمن خلال التشابكات المالية بين أموال التأمينات والموازنة العامة للدولة، حيث تقترض الحكومة من بنك الاستثمار القومي، الذي يقترض بدوره من صناديق التأمينات والمعاشات بسعر فائدة متدني، أدي إلي تآكل أموال التأمينات والمعاشات، وضياع حقوق المستفيدين في الانتفاع بنظام تأميني يكفل لهم حياة كريمة بعد فترة طويلة من العمل⁽²⁾، مما حدا بالمستفيدين إلي إنشاء نقابة مستقلة للدفاع عن حقوقهم المسلوقة، ومطالبة الدولة بردها.

الورقة الحالية تحاول الوقوف علي حقيقة الوضع المالي والاقتصادي لقطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية في مصر بعدما تعالت الأصوات بضرورة إصلاح ذلك القطاع الاقتصادي الاجتماعي الضروري للحفاظ علي الاستقرار المجتمعي.

شارك في إعداد هذه الورقة كل من حلمي الراوي، أحمد السلكاوي، إسلام أحمد الذي قام بالتحليل المالي

قبيل مغادرته فريق عمل المرصد.

يتوجه فريق العمل بمرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان بالشكر لكل من مشروع الديموقراطية بالشرق الأوسط، وكذلك الوقفية الأهلية للديموقراطية علي الدعم الفني وبناء القدرات الذي قدموه لفريق العمل.

■ نظرة عامة علي اقتصاديات التأمينات والشؤون الاجتماعية:

يشير الحساب الختامي لقطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية عن العام المالي 2011 - 2010 إلى أن جملة الإيرادات التي حققها القطاع بلغت 443, 676, 510, 68 جنيها ، كما بلغت جملة استخدامات القطاع 997, 712, 205, 121 جنيها، وبذلك بلغ العجز قيمة 554, 036, 695, 52 جنيها بنسبة 43.5% من إجمالي الاستخدامات.

بلغ معدل دوران الأصول بقطاع التأمينات 13.03%، وهو معدل متدني مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى^(٣).

وعلي خلاف باقي الهيئات الاقتصادية، يعاني قطاع التأمينات والشؤون الاقتصادية من إخفاء بعض البيانات المالية التي يمكن أن تعطي صورة واضحة عن اقتصاديات ذلك القطاع الهام^(٤)، فعلي سبيل المثال؛ لم يتم ذكر قيمة جملة الأصول المتداولة أو الأصول طويلة الأجل لبعض هيئات ذلك القطاع مثل الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وكذلك بنك ناصر الاجتماعي، وكذلك الحال بالنسبة لجملة التزاماتها. وعلي ذلك يستحيل إعطاء صورة دقيقة عن المركز المالي لهاتين الهيئتين، أو تقييمهما تقييما اقتصاديا شاملا، مما يؤثر علي التحليل الكلي للقطاع.

يبلغ متوسط العائد علي مبيعات القطاع (هامش الربح) نسبة ضئيلة للغاية بواقع 0.85%^(٥)، يعود ذلك بالأساس إلي استحواذ الدولة علي أموال التأمينات والمعاشات ودفع أسعار فائدة - تقل كثيرا عن أسعار السوق - مقابل اقتراض هذه الأموال^(٦).

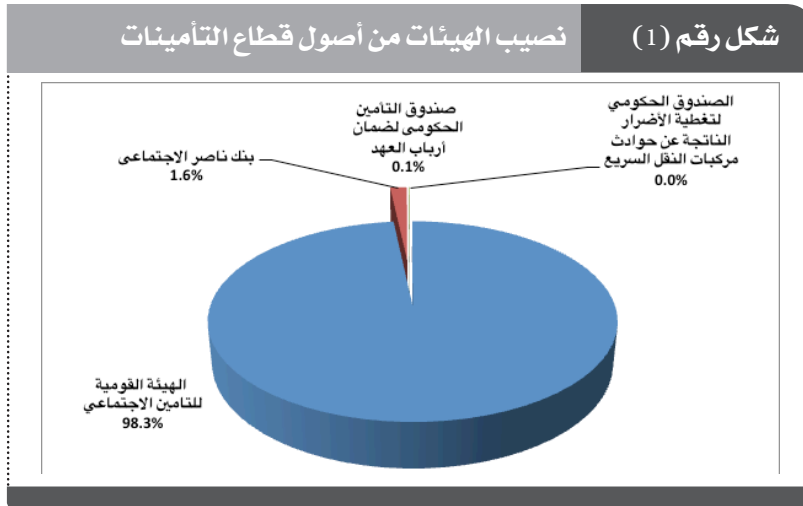
■ هيكل قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية:

يتكون قطاع التأمينات من أربع هيئات اقتصادية هي: الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، بنك ناصر الاجتماعي، صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد، وأخيرا الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع.

حققت هيئات قطاع التأمينات دخلا صافيا قيمته 533, 127, 408 وذلك من خلال قطاعين رابحين هما بنك ناصر الاجتماعي، والصندوق الحكومي لضمان أرباب العهد، أما الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي فقد تم إخفاء بياناتها كما أسلفنا، وحقق صندوق أضرار الحوادث عجزا قدره -18, 833, 790 جنيها.

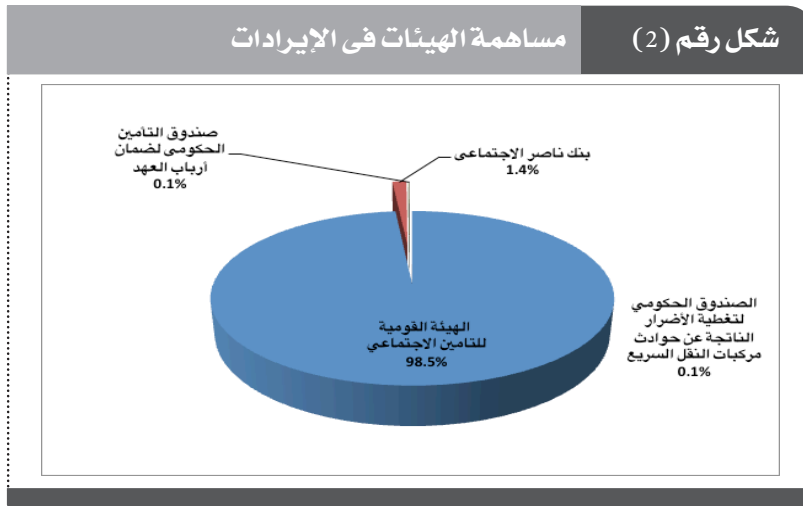
نصيب الهيئات من أصول قطاع التأمينات:

بلغت جملة أصول قطاع التأمينات قيمة 484, 308, 071, 298 جنيها، مثلت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي النسبة العظمي من أصول ذلك القطاع بقيمة 476, 058, 942, 745 جنيها، بنسبة 98.3% من جملة الأصول، يليها بنك ناصر الاجتماعي بقيمة 7, 897, 661, 535 جنيها، بنسبة 1.6%، ثم صندوق تأمين أرباب العهد بقيمة 333, 772, 114 جنيها بنسبة 0.1% من جملة أصول قطاع التأمينات، وأخيرا صندوق تعويض أضرار المركبات بقيمة 17, 694, 904 جنيها، ونسبة لاتذكر من جملة الأصول، وفقا للشكل التالي:



■ نصيب الهيئات من الإيرادات:

بلغت إيرادات هيئات قطاع التأمينات قيمة 68, 510, 676, 443 جنيها، تأتي الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي علي رأس الهيئات الاقتصادية بقطاع التأمينات من حيث مساهمتها في إيرادات القطاع بقيمة 962, 367, 619, 461 جنيها، بنسبة 98.5% من جملة الإيرادات، يليها بنك ناصر الاجتماعي بقيمة 591, 711 جنيها، بنسبة 1.4%، ثم صندوق ضمان أرباب العهد بقيمة 49, 296, 546 جنيها، وصندوق تعويض أضرار حوادث المركبات بقيمة 37, 168, 819 جنيها، ونسبة 0.1% تقريبا لكل منهما، وفقا للشكل التالي:

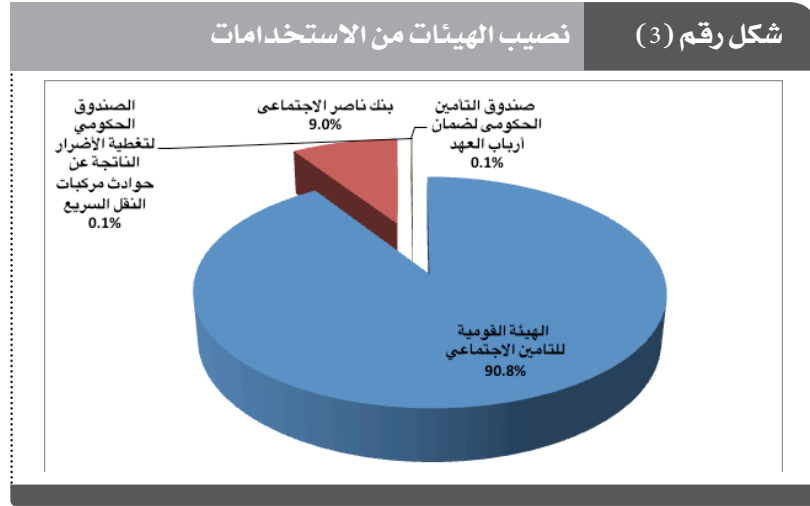


■ نصيب الهيئات من الاستخدامات:

بلغت استخدامات هيئات قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية قيمة 121, 205, 712, 997 جنيها، استحوذت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي علي النسبة العظمي من استخدامات القطاع بقيمة 110, 096, 034, 463 جنيها، بنسبة 90.8% من جملة الاستخدامات، يليها بنك ناصر الاجتماعي بقيمة 10,

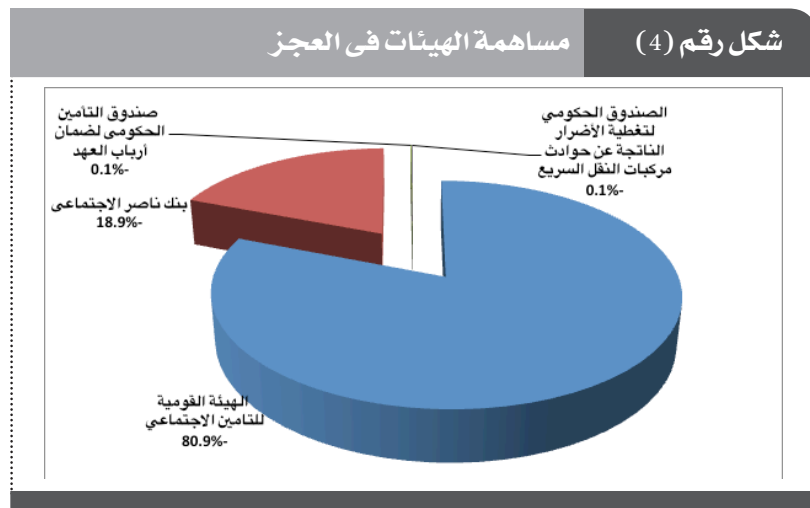
قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية

622, 801, 931 جنيها، بنسبة 9%، ثم صندوق أرباب المهن بقيمة 109, 034, 376 جنيها، وأخيرا صندوق تعويض أضرار المركبات بقيمة 68, 842, 536 جنيها، ونسبة 0.1% تقريبا لكل منهما، وفقا للشكل التالي:



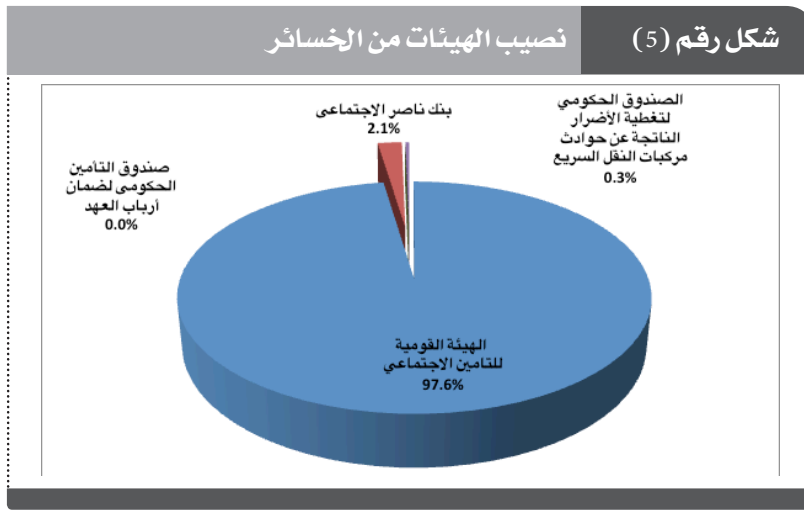
■ مساهمة الهيئات في عجز قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية:

بلغ عجز الهيئات الاقتصادية بقطاع التأمينات قيمة -52, 695, 036, 554 جنيها، احتلت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي المرتبة الأولى من العجز بقيمة -42,634,415,096 جنيها، بنسبة 80.9% من جملة العجز، يليها بنك ناصر الاجتماعي بقيمة -9, 969, 209, 911 جنيها، بنسبة 18.9%، ثم صندوق أرباب العهد بقيمة -59, 737, 830 جنيها، وصندوق أضرار حوادث المركبات بقيمة -31, 673, 717 جنيها، بنسبة 0.1% لكل منهما، وفقا للشكل التالي:



■ نصيب الهيئات من الخسائر:

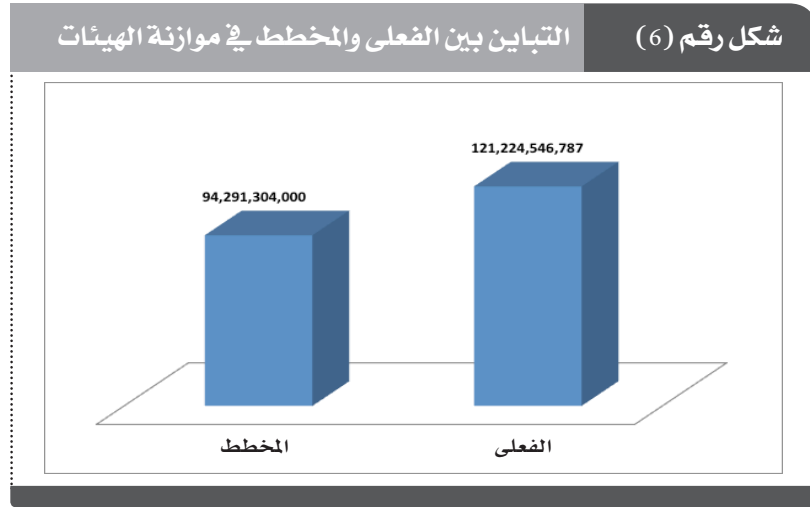
بلغت خسائر وأعباء هيئات قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية قيمة 16, 688, 211, 140 جنيها، جاءت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في المرتبة الأولى من حيث الأعباء والخسائر بقيمة 16, 289, 342, 471, 629 جنيها، بنسبة 97.6%، يليها - كالمعتاد - بنك ناصر الاجتماعي بقيمة 1, 002, 332 جنيها، بقيمة 0.3%، وأخيرا صندوق أرباب العهد بقيمة 54, 840, 000 جنيها بنسبة لا تذكر من جملة الأعباء والخسائر وفقا للشكل التالي:



■ نصيب الهيئات من المنح والإعانات:

بلغ نصيب الهيئات الاقتصادية بقطاع التأمينات من المنح والإعانات قيمة 3, 438, 000, 000 جنيها، تستحوذ الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي علي نسبة 100% من تلك القيمة. إطار قياس أداء شؤون المالية العامة بقطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية: مؤشر P1-1^(Y):

وفقا لذلك المؤشر، شهد العام المالي 2011-2010 تباينا طفيفا بين الإنفاق الفعلي والإنفاق المخطط بالموازنة بنسبة 4.6%، حيث بلغ الإنفاق الفعلي قيمة 121, 224, 546, 787 جنيها، متجاوزا الإنفاق المخطط المقدر بقيمة 94, 291, 304, 000، ليسجل انحرافا قدره 5, 318, 845, 891.9 جنيها، بعد استبعاد أثر التضخم علي موازنة القطاع، الشكل التالي يوضح التباين بين المخطط والفعلي في موازنة القطاع:



الخلاصة:

- يمتلك قطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية نصيبا هائلا من الأصول يمثل نصف أصول كافة الهيئات الاقتصادية المصرية، وعلي الرغم من ذلك تتدني عائدات استثمار تلك الأموال إلي حد أصبحت معه مديونيتها تقترب من قيمتها.
- تؤثر التشابكات المالية بين أموال التأمينات والموازنة العامة وبنك الاستثمار القومي علي كفاءة استثمار تلك الأموال بما يكفل المصلحة الفضلي للمستفيدين من النظام التأميني المصري، في ظل تدني أسعار الفائدة علي اقتراض أموال التأمينات.

التوصيات:

- يجب علي الحكومة المصرية مراعاة حقوق أصحاب المعاشات والمستفيدين من النظام التأميني من خلال:
- رفع أسعار الفائدة علي اقتراض أموال صناديق التأمينات والمعاشات لتصل إلي أسعار السوق لتجنب تآكل تلك الأموال تحت تأثير التضخم وتراجع قيمة الجنيه المصري.
 - تعديل قانون بنك الاستثمار القومي الذي يلزم الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بتحويل فوائضها إلي البنك، وإعطاء المستفيدين الحرية الكاملة في استثمار أموالهم من خلال إشراكهم في عملية صنع القرار المتعلق بإدارة تلك الأموال والأصول.

■ هوامش ومراجع:

1. أحمد السيد النجار- أموال التأمينات وإصلاح المعاشات- الأهرام اليومي- 17 مارس 2014- العدد رقم 46487.
2. لمزيد من المعلومات حول التشابكات المالية بين أموال التأمينات والمعاشات والموازنة العامة للدولة وأسعار الفائدة علي تلك الأموال، راجع إصلاح نظام المعاشات في مصر، الخبرات والخيارات - مجلس الوزراء المصري، مركز دعم واتخاذ القرار 2006 .
3. معدل دوران الأصول يقيس قدرة الأموال المستثمرة علي تحقيق مبيعات، وكلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك علي كفاءة استخدام الأموال المستثمرة.
4. وذلك من واقع وثيقة الحساب الختامي لقطاع التأمينات والشؤون الاجتماعية 2011 - 2010، وزارة المالية المصرية.
5. متوسط العائد علي المبيعات يعني قدرة الاستثمارات علي تحقيق عائد، أي أن كل جنيه يتم استثماره بقطاع التأمينات يحقق عائدا قدره 85 قرشا فقط.
6. ظلت أسعار الفائدة علي أموال التأمينات ثابتة بواقع 6% لمدة عشر سنوات قبل أن ترتفع إلي 10%، إصلاح نظام المعاشات، مجلس الوزراء المصري، السابق، هامش 2.
7. لمزيد من المعلومات حول المؤشر ومنهجية، راجع إطار قياس أداء إدارة المالية العامة الصادر عن البنك الدولي، يونيو 2005.